الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في الجزائر

د. سيد علي لعروسي

جامعة البليدة 2

ملخص

نظراً لأهمية تأثير البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، تم التركيز في هذا البحث على تحليل مفهوم البطالة ضمن إطار البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات، إذ تعد ظاهرة البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل،...الخ. والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وتشكل محاربة البطالة في الجزائر ومحاولات إيجاد سبل لمواجهتها والتقليل من حدتها من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومة لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

الكلمات الدالة: بطالة، آثار، التنمية، المشكلات الاجتماعية، التشغيل.

Résumé:

La société actuelle est soumise à des transformations profondes qui en touchent les fondements et le fonctionnement, Parmi ces transformations, l'évolution de la structure de l'emploi et du chômage est sans aucun doute le problème le plus préoccupant de la société moderne, dont il menace le processus économique et social des pays et particulièrement l'Algérie.

Le traitement du chômage et de l'exclusion sociale passe par la liaison avec d'autres domaines et d'autres formes d'intervention. Or une série de nouveaux problèmes apparaît dans le contexte actuel et peut constituer des opportunités, mais aussi parfois des menaces.

مقدمة

كانت ظاهرة البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية، في الماضي والحاضر ولا يكاد يمر عصر من العصور إلا ويكون مشكل البطالة مطروحا بشكل أو بآخر، لما يترتب عليها من آفات اجتماعية، وهذا ما يدل على أنها من بين إحدى المشكلات التي تعرفها الجزائر، حيث تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

إنّ تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، فمن مجموع العاطلين عن العمل و البالغ عددهم الآن 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، ونسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير حيث كانت: سنة 1987 في حدود 17 %، وسنة 1995 في حدود 28%، وسنة 1999 في حدود 30%، وسنة 2010 في حدود 10%، وسنة 2016 في حدود 9 %. والأسباب في ذلك كما يرى بعض المراقبين تعود إلى:

- سوء التخطيط على المستوى القومي؛
- سوء توجيه التنمية والاستثمار إلى الميادين المناسبة؛
- عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل؛
- في بعض الأحيان ضعف الشعور بقابلية العمل والرغبة في العمل في مجال التخصص الدراسي.

أهمية الدراسة

-إن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها.

-وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

أولا- تعريف البطالة

حسب تعريفات العمل الدولية المستخدمة في معظم الدول إحصائيا "العاطلون عن العمل من الأفراد لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى كاستخدام أسبوع كل شهر أو يوم في الأسبوع"(الهيئة العامة للاستعلامات، 1999).

وقد نصت العديد من القوانين والمواثيق الدولية على حق العامل في العمل حيث أكدت على هذا الحق وأكدت على مسئولية السلطة في توفيره لكل مقتدر وبدون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص. كما نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 22 على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت المادة "2" منه على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد لكل شخص الحق في التمتع بشروط عادلة ومرضية الخ.

وحسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري(الديوان الوطني للإحصاء، 2010) يعتبر كل شخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل (من 15 إلى 60 سنة) ومقيم بالجزائر.

-أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير إلى الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول أي نشاط ولو لمدة ساعة واحدة، خلال فترة إجراء التحقيق.

-أن يكون على استعداد تام للعمل وأن يكون مؤهلا لذلك.

ولقد عرفها نادر فرجاني: بأنها: "هي، بوجه عام، تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة(نادر فرجاني، 1999):

ويقصد بالتشغيل(مدحت القريشي، 2007) توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة أي:

أ- جميع الموظفين بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الإحصاء في وظيفة مدفوعة الأجر أو يعلمون لحسابهم الخاص.

ب-ويقصد بالتشغيل الأفراد الذي هم في سن العمل ولديهم وظائف.

عرفت الجزائر تباين في معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة،وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية،ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة،أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش،ومن التهميش إلى الجنوح،كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع...وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج،فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع،حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى،فانقسام المجتمع إلى طبقتين،طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص،فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع.

ثانيا- واقع البطالة وقياسها

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا أخذ موضوع البطالة حيزا كبيرا في ميادين البحث من جانب الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبتشجيع من السياسيين كونه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا يكاد حديث العام والخاص المتعلم وغير المتعلم السياسي وغير السياسي إلا ويتعرض لموضوع البطالة كما لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

إلاّ أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها(محمد عبد الله البكر، 2005).

وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرا أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف الدراسة أو البحث. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة تتبلور وتتحدد في التعاريف الإجرائية التالية:

1) البطالة: يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة العاطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويطلبونه إلا أنهم لا يجدونه. علما بأن هذا التعريف قد لا يكون دقيقا في تحديد مفهوم البطالة؛ لأنه لا يشمل أولئك الذين يعملون بشكل مؤقت أو بهدف تطوعي أو لغرض التدريب واكتساب مهارات فقط، حيث لا يعد مثل هذا العمل مصدرا ثابتا للدخل مثل عقود ما قبل التشغيل والتشغيل في إطار الشبكة الاجتماعية (تشغيل الشباب).

2) قوة العمل: يشير مفهوم قوة العمل إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم سن العمل ذكورا وإناثا، سواء أكانوا ضمن العاملين أو العاطلين، وهذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير العاملين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل.

1- **3) مفهوم التشغيل الكامل:** التشغيل الكامل(عبد الرحمان العايب، 2005) هو نقيض البطالة، بالمفهوم الواسع. ولذلك فإن هدف مكافحة البطالة في بلد نام كالجزائر يتعين أن يكون بناء البنية الاقتصادية والمؤسسية الهادفة لتحقيق التشغيل الكامل.

وعلى وجه التحديد، يعنى التشغيل الكامل، توافر "عمل جيد" لكل من يطلب عملا. عمل منتج، يوظف الفرد فيه قدراته وإمكاناته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تكون فيها الكرامة الإنسانية محفوظة، ويكسب منه ما يكفي لتفادي الفقر.

في هذا المنظور، يتضح أن البطالة تعتبر أحد أصناف الفقر، حينما يعرف الفقر حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمعنى قصور القدرة الإنسانية عن الوفاء

بأحقيات البشر في حياة كريمة، وبالتالي ينظر إلى البطالة على أنها أحد أسباب الضعف الاجتماعي وأنها أحد المسببات الأساسية للفقر، حيث القدرة على العمل تعتبر رأس المال ربما الوحيد، أو الأهم، للغالبية العظمى من الأفراد في سن العمل والعطاء، ورغم أن أفقر الفقراء لا يطيقون ترف البطالة السافرة، حيث يتعين عليهم التعلق بعمل ما من أجل البقاء، فإن مستوى الرفاه الناتج عن نوع الأعمال التي يقومون بها، أو ظروف العمل، تكون من التدني بحيث لا يمكن وصفها بأنها أعمال "جيدة"، وتندرج، من ثم، تحت صنف من أصناف البطالة.

4) حجم البطالة ونسبتها: إن البطالين يمثلون جزءا من الموارد البشرية، والذي يعتبر ثروة ضائعة تمتص ثروات الآخرين دون إنتاج ثروة خاصة بها وللإحاطة بحجم هذه الفئة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، وهو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، وذلك وفقا للمعادلة التالية(عبد الحميد بدر الدين، 2000):

[نسبة البطالة = (عدد العاطلين)/ (إجمالي القوى العاملة) *100]

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين:

- الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا لدخول قوةالعمل.
- أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل، التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلا عن العمل.

ثالثاً- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة.

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من سياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع اليرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

إن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب، منها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، وبالنسبة للبعد الاجتماعي، فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لا سيما بالنسبة لشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية ، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماجهم في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما

يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا، وبالبلاد ثانيا، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من الموت والإدمان على المخدرات، ومظاهر الإجرام، والانتحار، والتمرد على القيم والتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من انعكاسات سلبية التي تفرزها البطالة.

بينما يرتكز البعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية اقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.
بينما ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمدة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، وتحسن المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

- العمل على تصحيح الإختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة، ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل، وكذا ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل، ومحاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، وتنمية روح المقاولة لدى الشباب خاصة، وترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل.

- دعم الإستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم وترقية التشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

– العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

يتضح مما سبق أن سياسة التشغيل في الجزائر لسنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من آليات القانونية والتنظيمية، والبرامج والمخططات العملية.

رابعا: تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الإستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من التحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، والاقتصادية، كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكرا، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3,2 بالمائة، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنويا، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

كما نجد تحديات أخرى كالعمل غير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie informelsالذي يعتبر البديل للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة.

هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرصة لهذا الإستغلال، سواء في مجال العمل أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

كما نجد تحدي آخر وهو، مما يزيد من تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه

الظاهرة، ولا سيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، والتي تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

كما نجد أيضا التحدي، الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة، من جهة ثانية، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة، حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

أما التحدي الأخير والمتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الإنحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب، هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص.

مقترحات

من أجل معالجة والحد من ظاهرة البطالة يمكن وضع المقترحات التالية:

1) يجب على الحكومة الاستفادة من تجارب الآخر ينفي معالجة مشكلة البطالة.

2) ومن أهم مقومات الحد من البطالة القضاء على حالات التسرب من المدارس حيث إن الكثير من الطلبة تركوا مقاعد الدراسة وتوجهوا إلى العمل بفعل الاجتياز لعدم وجود مصادر دخل تعيلهم مما زاد من تفاقم البطالة.

3) العمل الزراعي: فتح أبواب العمل في الزراعة من خلال المزارع الجماعية وتقسيم وإيجار الأراضي الزراعية وفق عقود تبرم بين الدولة والمزارع تكون ذات مردود إيجابي للمجتمع وبالتالي تخفف من البطالة.

4) الحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي للبضائع التي يمكن إنتاجها محليا للمحافظة على اليد العاملة.

5) إلزام الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الجزائر باستعمال يد عاملة جزائرية بدلا من العمال الأجانب.

6) فتح مشاريع إنتاجية جديدة وخاصة التي تحتاج إلى يد عاملة غير ماهرة.

7) تسهيل مهام المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الجزائريين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم وطبيعة الجزائر الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية جديدة على أن تكون تلك المشاريع ذات رؤوس أموال معتبرة بحيث تغطي المشروع المراد إقامته وإنجاحه والذي يسهم إسهاما فاعلا في احتواء أكبر عدد من اليد العاملة، إضافة إلى الانتعاش الاقتصادي من خلال طرح المنتجات التي تنتجها تلك الشركات وتحريك الاقتصاد الراكد الذي تنجر عليه عوامل اقتصادية شتى وفي العديد من طرق الحياة اليومية كالنقل والمواصلات والبناء والكهرباء وبقية مستلزمات ومكملات البناء الاقتصادي الأخرى.

1- ولحل أزمة البطالة يمكن اقتراح النقاط الإضافية التالية(اتفاقية بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، 1991):

1) في مجال تضييق الأزمة والحد من نتائجها

دفع "ضمان البطالة "بما لا يقل عن 80 % من الأجر القاعدي شهريا، كما ويتم رفع الحد الأدنى للأجور تبعا لارتفاع الأسعار وتقلبات السوق، وبالتناسب مع القدرة الشرائية، ويرفع "ضمان البطالة" تبعا لذلك، كما ويلغى أي قرار أو أي فقرة قانونية تحول دون تحقيق ذلك، وتشمل هذه الفقرة كل من تجاوز السن القانونية للعمل من كلا الجنسين، بالإضافة إلى(Almanac of Policy Issues, Unemployment Compensation, MBA in USA University, 2006):

ا- تغطية حالة البطالة الجزئية.

ب- زيادة مبلغ الإعانات؛

ج- إطالة فترة دفع الإعانات،

د- تكييف نظم الضمان الاجتماعي القانونية مع الظروف المهنية للعاملين؛
ه- السعي إلي توفير الرعاية الطبية للأشخاص الذين يتلقون إعانة بطالة؛
و- السعي إلي ضمان اكتساب الحق في إعانات الضمان الاجتماعي، وعند الاقتضاء، لحساب إعانات العجز أو الشيخوخة.

2) في مجال توفير فرص العمل

(أ) النظر في ساعات العمل .
(ب) منع عمل الأطفال دون سن القانونية للعمل.
(ج) توفير الخدمات الاجتماعية.

3) في مجال عمل المرأة

عدم تضمين فقرة الجنس في المفاضلة الخاصة بالتعيين, كما وتلغى كافة القرارات والفقرات القانونية التي تخالف ذلك, ومنها إلغاء صفة " ربة البيت " واعتبارها عاطل عن العمل مثلها مثل النساء الأخريات غير المتزوجات.

4) في مجال حقوق الأطفال

يفترض منح كل من لم يتجاوز السن القانونية للعمل مخصصات دراسية، وتتحمل وزارة التربية ووزارة الحماية الاجتماعية مسؤولية تامين معيشة الأطفال، حسب وضعهم الاجتماعي، كما تتحمل الأولى مسؤولية التسرب المدرسي ودراسة أسبابه، وتأمين ظروف اجتماعية وتربوية مناسبة لهم.

5) في مجال التخطيط

ا) إجراء إحصاء شامل للعاطلين عن العمل منفصلا عن أو متضمنا مع الإحصاء العام الذي يجري كل عشر سنوات، ويشمل الإحصاء أعداد العاطلين عن العمل، ظروف معيشتهم، عدد أفراد عائلاتهم، إمكانياتهم، تحصيلهم الدراسي، معوقات حصولهم على فرص عمل مناسبة، وتحديد الجهة المسؤولة عن ذلك.

كما ويجب أن يتضمن نسبة العاطلين عن العمل من النساء، لما تلاقيه المرأة، بسبب التقاليد والأعراف، من صعوبة في التنقل للتسجيل أو البحث عن العمل، كذلك تحديد المشاريع

المناسبة لكل منطقة سكنية، من حيث أولوية حاجة تلك المنطقة وإمكانيات ومؤهلات سكان تلك المنطقة(Berkkane Youcef et Bouadam Kamel, PP 87-101.).

ب) تطوير قطاع الخدمات من خلال تشجيع المبادرات الفردية وذوي الخبرة والتخصصات المهنية والفنية لمزاولة الأعمال والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

ج) تمويل ودعم المهارات الفنية لدى المواطنين وتشجيعهم على مزاولة العمل الحر وإدارة المشروعات الصغيرة.

د) تطوير السوق المحلية من خلال إيجاد روح التنافس ودعم الأعمال الإبداعية وتوفير أدوات استثمارية متنوعة وجديدة.

ه) دراسة المشروعات الصناعية والتجارية والمهنية الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية والاستفادة الاجتماعية بهدف سد احتياجات البلاد.

إن الحلول كثيرة في بلد مثل الجزائر لمشكلة البطالة لسبب مهم ورئيس هو أنها بلد غني بالثروات الأرضية واقتصادها له بنية تحتية قوية ومؤهلة لأن تكون انطلاقة صحيحة في النمو الاقتصادي، فقط ما ينقصه النوايا الحسنة التي تخدم مصلحة الأمة والوطن.

خاتمة

تعد ظاهرة البطالة من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان المعمورة، وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع ظاهرة البطالة على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما في العشرية السوداء، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتجه الرأي حالياً إلى أن محاربة ظاهرة البطالة يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفاً،لأن مسألة محاصرة البطالةومعالجة مسبباتها والتخفيف من آثارها المدمرةليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي.

يرى بعض الباحثين إلى أن هناك آثارا خطيرة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد قد يصاب بأمراض نفسية عديدة، ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع المؤلم، وانتشار الجرائم، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعيا.

كما أن عدم وجود قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف المطروحة والباحثين عنها أحد مغذيات أزمة البطالة، حيث تؤدي إلى غموض سوق العمل. وبهذا يجب تشجيع على إنشاء شركات خاصة في ميدان التوظيف لملء هذا الفراغ، ومن هنا تبدو أهمية الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

ولا تقتصر فائدة "بنوك التوظيف" على كونها قناة اتصال بين أصحاب الأعمال والباحثين عن العمل فقط، بل إنها تعد أداة جيدة يستطيع من خلالها الباحثون التعرف عن العمل وعلى طبيعة الوظائف المطلوبة من الشركات، ومن ثم تأهيل أنفسهم بما يتناسب معها.

الهوامش

2- الهيئة العامة للاستعلامات، البطالة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 1999.

3- الديوان الوطني للإحصاء، معطيات احصائية رقم 170، الجزائر، 2010.

4- نادر فرجاني، البطالة في مصر، الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1999.

5- مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

6- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، 2005.

7- عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.

8- عبد الحميد بدر الدين، حل متاح لمشكلة البطالة في دول الخليج، 2000.

9- اتفاقية بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، الاتفاقية رقم 169 اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ 1988 على أن تنفذ بتاريخ 1991.

10-Almanac of Policy Issues, Unemployment Compensation, MBA in USA University, 2006.

11-Berkkane Youcef et Bouadam Kamel, Les Effets de la Mondialisation Sur l'Education et l' Emploi en Algérie, Revue des Sciences Economiques et Sciences de Gestion Un. Setif.